

Distr.: General  
14 December 2007  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

#### الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة  
بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":  
تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة والمسائل البرنامجية

التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات  
والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على  
تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

### تقرير الأمين العام

موجز

يقيم هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٥/٦١ المؤرخ ١٩ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه  
٢٠٠٦، مدى الاهتمام الذي أولي لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في وضع السياسات  
والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على تمويل المساواة بين الجنسين  
 وتمكين المرأة، ويقدم توصيات لتتخذها لجنة وضع المرأة. وحذا لو اقترنت قراءة هذا التقرير  
بتقرير الأمين العام عن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/CN.6/2008/2).

\* E/CN.6/2008/1



## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولاً - مقدمة .....
٤	١٨-٥	ثانياً - معلومات أساسية .....
		ثالثاً - مبادرات التمويل المتخذة على الصعيد الوطني من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .....
٨	٨٢-١٩	ألف - إدارة المالية العامة، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني .....
٨	٣٨-٢١	باء - السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية الوطنية .....
١٣	٤٩-٣٩	جيم - الآليات والأدوات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك السياسات العامة والخطط والبرامج .....
١٥	٥٦-٥٠	دال - تمويل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة .....
١٧	٦٢-٥٧	هـاء - تمويل المنظمات النسائية .....
١٩	٧٠-٦٣	واو - التعاون الإنمائي .....
٢٠	٧٧-٧١	زاي - طرائق جديدة للمعونة وآليات معززة لتقديم المساعدة .....
٢٢	٨٢-٧٨	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات .....
٢٤	٩١-٨٣	

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٤٥/٦١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أن يواصل سنويا تقديم تقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة عن متابعة تنفيذ إعلان<sup>(١)</sup> ومنهاج عمل بيجين<sup>(٢)</sup> ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة<sup>(٣)</sup> وعن التقدم الذي يتحقق في ذلك الصدد، تتضمن تقييما للتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها توفير معلومات عن الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتقديم توصيات بمزيد من التدابير المتخذة لتعزيز التنفيذ.

٢ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في قراره ٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، المعنون "تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل" أن يقدم إلى اللجنة سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على الموضوع ذي الأولوية لدورها، وقرر أن يكون الموضوع ذو الأولوية المعروض على نظر اللجنة في عام ٢٠٠٨ هو "تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

٣ - ويقيم هذا التقرير، المقدم استجابة لهذين القرارين، ما أُحرز من تقدم في وضع السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويقدم توصيات للعمل لتتخذ اللجنة فيها. وحيدا لو اقترنت قراءة هذا التقرير بتقرير الأمين العام عن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/CN.6/2008/2).

٤ - ويتضمن التقرير تحليلا للردود المقدمة من الدول الأعضاء على استبيان وزع في سياق التحضير لاستعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة<sup>(٤)</sup>، وعلى مذكرة شفوية (DAW/2007/006)،

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة د-٢٣/٢، المرفق؛ والقرار د-٢٣/٣، المرفق.

(٤) متاح على الموقع: <http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/english/responses.htm>.

تدعو الدول الأعضاء إلى تحديث المعلومات التي سبق أن قدمتها أو تزويد الأمانة العامة بمعلومات موجزة تتعلق بالموضوع ذي الأولوية قيد النظر<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً - معلومات أساسية

٥ - تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفين في حد ذاتهما، وكذلك وسيلة مهمة من وسائل المضي قدماً نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ففي إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٦)</sup>، ألزم رؤساء الدول والحكومات أنفسهم من جديد بدعم جميع الجهود الرامية إلى الدفاع عن تساوي المرأة والرجل في الحقوق، وأعربوا عن عزمهم، في الفقرة ٢٠ منه، على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفهما وسيلتين فعاليتين لمحاربة الفقر والجوع والمرض واستحداث تنمية مستدامة بحق.

٦ - وفي الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٧)</sup>، أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات، وهم على اقتناع بأن التقدم الذي تحرزه المرأة هو تقدم للجميع، أن التنفيذ الكامل والفعال لأهداف وغايات إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تمثل مساهمة أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية.

٧ - ومن المسلّم به على نطاق واسع أن تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) سيؤدي إلى إحراز تقدم في تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وفي نفس الوقت، يمكن للاستثمارات التي تراعي المنظورات الجنسانية في جميع القطاعات أن تساهم بشكل كبير في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

(٥) وردت مساهمات من حكومات الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وإكوادور وألمانيا وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وبولندا وبيرو وتايلند وتونس والجزائر وجمهورية كوريا وسان مارينو وسلوفاكيا والسويد والصين والفلبين وفنلندا وقبرص وقطر وكمبوديا وكندا وكوبا وكولومبيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومصر والمكسيك وملديف وموناكو والنمسا وهاييتي وهندوراس وهولندا واليابان واليونان.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وذلك في حالة وضعها وتنفيذها على النحو المناسب وبالتزامن مع مزيد من التدخلات المحددة الهدف<sup>(٨)</sup>.

### الالتزامات الدولية فيما يتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨ - تعهدت الحكومات بالتزامات عالمية بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) ومؤتمر قمة الألفية (٢٠٠٠) والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢)، وكذلك في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك في الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة<sup>(٩)</sup>.

٩ - وأكد منهاج عمل بيجن في فصله المتعلق بالترتيبات المالية (الفقرة ٣٤٥)، ضرورة تحديد وتعبئة التمويل المتأتي من جميع المصادر وفي جميع القطاعات لتحقيق هدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وأنه بما أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل، فإنه يتعين عليها بذل جهود تتيح لها إجراء استعراضات منهجية للكيفية التي يمكن أن تستفيد بها المرأة من نفقات القطاع العام، وتعديل الميزانيات بما يكفل التكافؤ في الحصول على نفقات القطاع العام وإنجاز الالتزامات ذات الصلة بمسألة نوع الجنس على النحو المعلن عنه في سائر مؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة (الفقرة ٣٤٦). ومن الضروري تخصيص موارد كافية للأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وحسب الاقتضاء، لجميع المؤسسات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ منهاج العمل ورصده (الفقرة ٣٤٧).

١٠ - وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، دعت الجمعية العامة الحكومات إلى تزويد الأجهزة الوطنية بالموارد البشرية والمالية اللازمة لها، بما في ذلك عن طريق استكشاف خطط تمويلية مبتكرة لكي يتسنى إدماج تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والمشاريع<sup>(١٠)</sup>. ولاحظت كذلك أن محدودية التمويل على مستوى الدولة تستلزم اتباع نهج

(٨) Caren Grown and others, "The Financial requirements of achieving gender equality and women's empowerment", Levy Economics Institute Working Paper, No. 47 (August (2006), paper prepared for the World Bank, p. 25

(٩) تبين هذه الالتزامات بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/CN.6/2008/2).

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة دأ - ٣/٢٣، المرفق، الفقرة ٧٦ (ج).

مبتكرة إزاء تخصيص الموارد المتاحة، سواء من قبل الحكومات أو من قبل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص<sup>(١١)</sup>.

١١ - وبالإضافة إلى الدعوة بشكل أعم إلى زيادة الموارد، أبرز منهاج العمل الحاجة إلى الموارد في القيام بأعمال محددة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتصلة بكل مجال من مجالات الاهتمام الحيوية<sup>(١٢)</sup>. ودعت الاستنتاجات المتفق عليها سابقاً للجنة وضع المرأة وقرارات غيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة، إلى تخصيص موارد لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات محددة<sup>(١٣)</sup>.

١٢ - ومؤخراً في الدورة الخمسين للجنة المعقودة في عام ٢٠٠٦<sup>(١٤)</sup>، دعت اللجنة إلى تعبئة التمويل الكافي للسياسات والبرامج الإنمائية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وللآليات الوطنية اللازمة للنهوض بالمرأة، بتعبئة الموارد الوطنية والإقليمية والدولية ومن خلال عمليات الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات القطاعية، وتخصيص تمويل كاف للتدابير المخصصة للمرأة.

١٣ - وعالجت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مسألة التمويل في عدة توصيات عامة قدمتها، بما في ذلك التوصية العامة رقم ٦ بشأن "الأجهزة الوطنية الفعالة والدعائية"<sup>(١٥)</sup>، التي أوصت الدول الأطراف بتوفير ما يكفي من موارد والتزام وسلطة للأجهزة والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. ودعت اللجنة في تعليقاتها الختامية الدول الأطراف إلى تخصيص ما يكفي من الموارد اللازمة لاتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مختلف القطاعات. ودعت اللجنة أيضاً بعض الدول الأطراف إلى رصد آثار سياسات الاقتصاد الكلي على المرأة، بما في ذلك الاتفاقات التجارية، لكفالة أن تؤدي جميع

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٣٦.

(١٢) انظر الفقرات ٥٨ (د) و ٨٠ (و) و ٧٤ (أ) و ١١٠ (أ) و (ب) و ١٢٤ (ع) و ٢٠٣ و ٢٧٩ و ٥٩ (أ) و ٦٦ و ٨٥ (ب) و ٨٦ (أ) و ١٠٩ (و) و (ح) و ١١٠ (ب) و ١٤٧ (و) و ١٦٩ (ب) و ١٧٠ و ٢٠٩ و ٢٣٢ و ٢٤١ (أ) و ٢٤٥ (د).

(١٣) مثلاً، مجموعتنا الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٠ وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

(١٤) انظر الاستنتاجات المتفق عليها للجنة بشأن "تعزيز مشاركة المرأة في التنمية"، الفقرة ٧ (ن).

(١٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/43/38)، الفصل الخامس؛ وانظر أيضاً التوصية رقم ٢٣ بشأن "الحياة السياسية والعامة" (المرجع نفسه؛ الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/52/38/Rev.1)، الجزء الثاني، الفصل الأول - ألف) والتوصية رقم ٢٤ بشأن "المرأة والصحة" (المرجع نفسه؛ الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/54/38/Rev.1)، الجزء الأول، الفصل الأول - ألف).

السياسات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية بشكل صريح إلى تمكين المرأة، وإلى إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل والمساعدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك العمل ضمن شراكات مع القطاع الخاص.

### استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني

١٤ - حظي تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتأييد في منهاج العمل بوصفه استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وجرى التشديد على أهميته المحورية لمعالجة جميع مجالات الاهتمام الحيوية. ودعيت الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة إلى تعزيز سياسة فاعلة وواضحة لتعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج<sup>(١٦)</sup>. ودعا المنهاج إلى تطبيق استراتيجية مزدوجة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تكملها تدخلات محددة الهدف لكفالة تنفيذها بالكامل وبفعالية.

١٥ - وأوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧<sup>(١٧)</sup>، مبادئ مراعاة المنظور الجنساني بوصفه استراتيجية حاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين كما أوضح المبادئ التوجيهية لتنفيذه. ولاحظ المجلس (الفقرة العاشرة) أن وضوح الإرادة السياسية وتخصيص الموارد الكافية، وعند الضرورة، تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية لتعميم المنظور الجنساني من جميع موارد التمويل المتاحة إنما هي أمور مهمة لنجاح ترجمة هذا المفهوم إلى ممارسة.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٠، دعت الجمعية العامة إلى إدماج منظور جنساني في وضع وتطوير واعتماد وتنفيذ جميع عمليات الميزنة بغية تعزيز تخصيص الموارد على نحو عادل وفعال لدعم برامج المساواة بين الجنسين والتنمية التي تعزز تمكين المرأة<sup>(١٨)</sup>.

١٧ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيقاً لتلك الغاية، تعهدوا بالعمل بنشاط على تشجيع مراعاة المنظور الجنساني لدى وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(١٩)</sup>.

(١٦) انظر الفقرات ٧٩ و ١٢٣ و ١٤١ و ١٦٤ و ١٨٧ و ٢٠٢ و ٢٢٩ و ٢٣٨ و ٢٥٢ و ٢٧٣.

(١٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية و الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/52/3/Rev.1 و Add.1)، الفصل الرابع، الفقرة ٤.

(١٨) انظر قرار الجمعية العامة د-٣٣/٣، المرفق، الفقرة ٧٣ (ب).

(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥٩.

١٨ - وتحتاج الجهود الرامية إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سواء من خلال استراتيجية تعميم المنظور الجنساني أو من خلال التدخلات المحددة الهدف لصالح المرأة، إلى توفير الموارد المالية. ورغم تزايد عدد الأدلة التي تبرهن على أن المساواة بين الجنسين مجدية من الناحية الاقتصادية، والنداءات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الاقتصادية وعمليات المالية العامة، فإنه لا تخصص موارد كافية بصورة منهجية.

### ثالثاً - مبادرات التمويل المتخذة على الصعيد الوطني من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٩ - خلال استعراض وتقييم السنوات الخمس لتنفيذ منهاج العمل في عام ٢٠٠٠، لاحظت الدول الأعضاء في جميع المناطق افتقاراً إلى الموارد واعتبرته عقبة أمام التنفيذ<sup>(٢٠)</sup>. وأشار استعراض وتقييم السنوات العشر في عام ٢٠٠٥ إلى أن الموارد الداخلية والخارجية في العديد من البلدان لا تزال غير كافية<sup>(٢١)</sup>.

٢٠ - والأمثلة الواردة في الفرع التالي على ما أطلقتها الدول الأعضاء من مبادرات للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليست شاملة لكنها تسهم في تبيان أنواع الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني لضمان تخصيص الموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة<sup>(٢٢)</sup>.

### ألف - إدارة المالية العامة، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني

٢١ - يمكن لإدارة المالية العامة بشكل سليم ومنصف أن تكفل تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما يمكن للطريقة التي تولّد بها الحكومات إيراداتها وتنفقها أن تؤثر بأشكال متفاوتة على النساء والفتيات والرجال والفتيان. وبالإمكان تحديد هذه الآثار مثلاً من خلال طريقة تقديم السلع والخدمات العامة أو توزيع الدخل<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٠) انظر E/CN.6/2000/PC/2 والتصويبات، الفقرة ١٠٨.

(٢١) E/CN.6/2005/2 و Corr.1، الفقرة ٧٣٦.

(٢٢) ما لم يُشير إلى خلاف ذلك، الأمثلة القطرية مستقاة من الردود الواردة على المذكرة الشفوية DAW/2007/006، المتوافرة على الموقع [www.un.org/daw](http://www.un.org/daw).

(٢٣) انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" الذي نظمته شعبة النهوض بالمرأة، ٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أو سولو (EGM/FFGE/2007/REPORT).



٢٢ - وأدت إصلاحات المالية العامة في عديد من البلدان إلى اعتماد الميزنة القائمة على النتائج، مع تركيز على إدارة الأداء والنواتج والنتائج. وأصبح التحول من دورات الميزانية السنوية إلى أطر الإنفاق المتعددة السنوات من السمات البارزة في هذه الإصلاحات. ويتيح هذا التحول فرصاً لبدء عمليات ميزنة مراعية للشؤون الجنسانية الأمر الذي يعمم مراعاة المنظورات الجنسانية في الميزانيات ويربط تخصيص الموارد بالتعهدات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين<sup>(٢٤)</sup>.

٢٣ - وتعكف كمبوديا مثلاً، من خلال استخدام إطار الإنفاق المتوسط الأجل، على إعداد ميزانيات مستندة إلى البرامج توفر إطاراً منطقياً للميزنة المراعية للشؤون الجنسانية. وسلّمت الفلبين بضرورة تفعيل ميزانيتها الجنسانية والإنمائية في إطار الإصلاحات الجارية لإدارة الإنفاق العام.

٢٤ - ويمكن لتحليل المالية العامة من منظور جنساني أن يؤدي إلى إدارة المالية العامة على نحو مراعى أكثر للمنظور الجنساني. وأفادت هندوراس أن الانتباه إلى المنظورات الجنسانية في برنامج الحكومة المركزية للاستثمار العام أدى إلى ازدياد الانتباه إلى المساواة بين الجنسين في إدارة المالية العامة.

٢٥ - كذلك فإن التحليلات الهادفة إلى تحديد الاحتياجات من الموارد والثغرات في التمويل على الصعيد الوطني إنما هي أدوات هامة لتوليد الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة<sup>(٢٥)</sup>. وأشار استعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ منهاج العمل إلى تزايد استخدام مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها آلية لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في المالية العامة (انظر مثلاً ردود إندونيسيا ونيوزيلندا والمغرب والنرويج وناميبيا وبربادوس وبوتسوانا وماليزيا والجمهورية التشيكية وغواتيمالا وجمهورية ترانينا المتحدة وفيت نام)<sup>(٢٦)</sup>.

٢٦ - بيد أن الكثير من هذه الجهود لا تتسم بالمنهجية، كما أن معظم المبادرات لا تزال في مراحلها الأولية<sup>(٢٧)</sup>. وما برحت معظم مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني تركز حتى

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) Grown and others، مرجع سابق.

(٢٦) انظر الردود على استبيان حول استعراض وتقييم السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين، المتاحة على الموقع <http://www.un.org/womenwatch/daw/review/english/responses.htm>.

(٢٧) انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1، الفقرة ٧٣٦.

تاريخه على الجانب المتعلق بالإتفاق من الميزانية<sup>(٢٨)</sup>. وأفادت دول أعضاء عن استخدام أساليب وأدوات لتقييم النفقات من منظور جنساني. فقد استخدمت أستراليا مثلاً مؤشرات لقياس أداء البرامج المخصصة للمرأة من خلال بيانات الميزانية السنوية، وأجرت استعراضات للأداء طوال دورة الميزانية. وتضمنت ميزانية المكسيك لعام ٢٠٠٧ اعتمادات لتوليد معلومات ومؤشرات عن نتائج مصنفة بحسب الجنس، من أجل قياس الفرق في الأثر.

٢٧ - وأفادت بعض الدول الأعضاء عن مبادرات لتحليل الإيرادات من منظور جنساني. فقد أنشأت بلجيكا مثلاً لجنة خبراء لتضع مشروع تقرير عن التمييز المباشر وغير المباشر في تطبيق ضريبة الدخل الفردي. وأجرت النمسا دراسة عن المنظورات الجنسانية لنظامها الضريبي. وضمّت إسبانيا في خطة المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة اعتمادات لتحليل الضرائب العامة والمعدلات والأسعار.

٢٨ - ولتحقيق منهجية واستدامة تلك المبادرات، لا بد من إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إشراكاً كاملاً. لذا يتعين على وزارات المالية والتخطيط وغيرها من الوزارات ذات الصلة، والبرلمانيين والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، إدراك أهمية تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في وضع السياسات الاقتصادية وإعداد الميزانية وتنمية القدرات على القيام بذلك.

٢٩ - وسلّمت الدول الأعضاء بأنه ينبغي للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة أن تضطلع بدور رئيسي في إدارة المالية العامة، بما في ذلك عن طريق الإشتراك مع وزارات المالية والتخطيط في عملية إعداد الميزانية. ففي الجزائر وإكوادور تعاونت الآليات الوطنية مع وزارة المالية من أجل الترويج لإدراج المنظورات الجنسانية في رسم وتنفيذ السياسات المالية والمتعلقة بالميزانية. وفي جمهورية كوريا، قدمت وزارة الأسرة والمساواة بين الجنسين إسهامات لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى وزارة التخطيط والميزانية قبل البدء بإعداد المبادئ التوجيهية للميزانية. وعملت وزارة المالية في السويد مع شعبة المساواة بين الجنسين على التوعية بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني وإبراز التباين الجنساني في توزيع الموارد الاقتصادية. وقامت الآلية الوطنية في المكسيك بوضع وتوزيع كتيبات وأدلة منهجية بشأن الميزنة المراعية للشؤون الجنسانية في ترويجها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة.

(٢٨) انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٠ - ويمكن للهيئات التشريعية أن تضمن إدراج التعهدات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الميزانيات<sup>(٢٩)</sup>. فقد كُلف برلمان السويد مثلاً بإجراء تحليل جنساني وتحديد أهداف للمساواة بين الجنسين في التشريعات المقترحة. وفي بلجيكا وفنلندا طُلب إجراء تقييم للآثار الجنسانية المترتبة على التشريعات. وفي مجلس العموم الكندي درست اللجنة الدائمة المعنية بوضع المرأة مدى استخدام الإدارات الاتحادية للتحليل الجنساني في وضع السياسات والبرامج. وبغية التوعية بضرورة إدماج المنظورات الجنسانية في عملية التشريع، قدم مركز المكسيك لدراسات النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، الذي أنشأته لجنة الإنصاف والشؤون الجنسانية التابعة لمجلس النواب، البحث والتحليل والمساعدة التقنية لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل البرلماني.

٣١ - وجرى التشديد على أهمية مشاركة المرأة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين في التخطيط للميزانية. فقد أفادت كمبوديا مثلاً عن تمثيل المرأة في لجان التخطيط وإعداد الميزانية للبلديات. وفي الاتحاد الروسي أنشأت وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، مجلس تنسيق لقضايا المساواة بين الجنسين لتحليل الميزانية الاتحادية.

٣٢ - وتتطلب استدامة مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أن تكون أنشطة التوعية وبناء القدرات والحملات الإعلامية عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني جزءاً أساسياً ثابتاً فيها. وأبلغت الدول الأعضاء عن عديد من هذه المبادرات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين والجمهور، بينها بليز وإندونيسا وسوازيلند. وأفادت تونس وقبرص عن إطلاق مبادرات لتدريب موظفي الخدمة المدنية في وزارات المالية والتخطيط. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركاء في منظومة الأمم المتحدة، نظمت حكومة الصين أكثر من ٢٠ دورة تدريبية لممثلين يشغلون مناصب حكومية على جميع المستويات.

٣٣ - ونُظمت مؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي للترويج للميزنة المراعية للمنظور الجنساني بغية زيادة المساءلة عن التعهدات المتعلقة بسياسات المساواة بين الجنسين. واستضافت ألمانيا مؤتمر الاتحاد الأوروبي للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، الذي ضم خبراء وطنيين ودوليين من طائفة من أصحاب المصلحة، لتبادل أفضل الممارسات والفوائد الملموسة من أجل تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. كما دعت إيطاليا إلى عقد مؤتمر عن

(٢٩) انظر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد البنك الدولي، Parliament, the Budget, and Gender, Handbook for Parliamentarians, No.6، (جنيف، ٢٠٠٤)، صفحة ٣٧

”المراجعة الجنسانية للميزانيات الحكومية“ وأطلقت شبكة المقاطعات والمدن لنشر المعلومات عن الميزانية المراجعة للمنظور الجنساني وأفضل الممارسات لتحقيق تكافؤ الفرص.

٣٤ - وأبرزت الدول الأعضاء أيضا المبادرات الهادفة إلى توعية الجمهور. فقد قدمت إلى النساء في أستراليا مجموعة مواد عن ميزانية المرأة، تبين التدابير الهامة المتعلقة بالمرأة في الميزانية. وفي كندا تنشر منظمة أبحاث مستقلة لا تبغي الربح المادي ميزانية بديلة كل سنة تشمل فصولا متعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٣٥ - وتشمل الأدوات التي وضعتها الدول الأعضاء مبادئ توجيهية بشأن الميزانيات القطاعية (جمهورية تنزانيا المتحدة) وبيانات عن الآثار الجنسانية (نيوزيلندا) (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه). وفي جمهورية كوريا استخدمت خطط الميزانية المراجعة للفوارق الجنسانية وتحليلات السياسات المتعلقة بالآثار الجنسانية في إعداد الميزانية. وفي هولندا قدمت الإدارات الحكومية على أساس طوعي تقارير عن الآثار المترتبة على التحرر وتحليلات للميزانيات المراجعة للفوارق الجنسانية.

٣٦ - وأدرجت منظورات جنسانية في المبادئ التوجيهية والتعليمات التي تستخدمها بعض الدول الأعضاء، مثل إسبانيا. كما أدرجت جزئيا وزارة الاقتصاد والمال في بيو تركيزا على المساواة بين الجنسين في التعليمات المتعلقة بالميزانية. وتنص المبادئ التوجيهية للميزانية الوطنية في فنلندا على وجوب أن تضمّن كل وزارة ميزانياتها الرئيسية مخصصات للمساواة بين الجنسين.

٣٧ - وتطلب المبادئ التوجيهية للميزانية الوطنية في النمسا إلى جميع الوزارات بيان الآثار المتصلة بالشؤون الجنسانية. بمثال واحد على الأقل في كل من فصول ميزانياتها وإدراج منظورات جنسانية في شروحات التقديرات الأولية للميزانية. وفي بلجيكا، يجري التشديد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مذكرات داخلية عن إعداد الميزانية تُرسَل إلى جميع المؤسسات الاتحادية، كما يُطلب تقديم مذكرات بشأن السياسات الجنسانية في جميع مراحل إعداد الميزانية.

٣٨ - ويسهّل توافر البيانات المبوبة بحسب الجنس ومؤشرات المراجعة للفوارق الجنسانية رصد وتقييم إدارة المالية العامة المراجعة للفوارق الجنسانية. ولاحظت كولومبيا أن مرصد القضايا الجنسانية فيها عمَد، رغم افتقارها إلى آلية أحادية المصدر لتتبع المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالميزانية، إلى تصميم نظام مؤشرات لجمع وتنظيم وتجهيز وتحليل البيانات الإحصائية التي من شأنها الإفادة في صنع السياسات.

## باء - السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية الوطنية

٣٩ - تترتب على سياسات الاقتصاد الكلي آثار هامة بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ يمكن أن يؤدي انخفاض عائدات الحكومة مثلاً إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي. مما يؤثر على ميزانيات الأسر المعيشية، الأمر الذي تترتب عليه تأثيرات غير متناسبة للمرأة<sup>(٣٠)</sup>. ومن جهة أخرى، تترتب أيضاً على أوجه عدم المساواة بين الجنسين، مثل القيود المفروضة على قدرة المرأة على الوصول بشكل متساو إلى سوق العمل وتفاوت الأجور، تكاليف كبيرة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية الوطنية<sup>(٣١)</sup>.

٤٠ - وسلّمت دول أعضاء عدة بأثر سياسات الاقتصاد الكلي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد أفادت هايتي مثلاً أن المرأة قد تواجه قيوداً في الاستفادة بشكل كامل من التجارة والاستثمار، لا سيما تجارة المنتجات الزراعية. وأفادت بلدان أخرى عن اتخاذ خطوات لدراسة أثر سياسات الاقتصاد الكلي القائمة وجعلها أكثر استجابة للشؤون الجنسانية. إذ تعتزم باكستان مثلاً استعراض الأثر المترتب على التجارة الحرة والتكيف الهيكلي بالنسبة إلى المرأة في دعم خطة العمل التي أقرتها للإصلاح الجنساني.

٤١ - والمسلم به أن توليد فرص العمل آلية حيوية لتعبئة الموارد المحلية<sup>(٣٢)</sup>. فقد أدمجت دول أعضاء بينها الكاميرون وكازاخستان وبلغاريا وكرواتيا وأندورا وأوروغواي المنظورات الجنسانية في سياسات واستراتيجيات وإجراءات سوق العمل بغية تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه). كما أدمجت اليونان الاهتمام بالمنظور الجنساني ضمن إطار خطة أعمالها "العمالة والتدريب المهني ٢٠٠٠-٢٠٠٦" التي تنفذها أمانتها العامة للمساواة بين الجنسين. وتهدف مذكرة هولندا للتحرر ٢٠٠٨-٢٠١١، وهي وثيقة سياسة عامة بشأن المساواة بين المرأة والرجل في سوق العمل، إلى خلق فرص إضافية للمرأة. بما في ذلك، على سبيل المثال، عبر اتخاذ إجراءات تصحيحية كلما أعاقّت التدابير الضريبية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٤٢ - ومن الخطوات الأخرى المتخذة لزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة تكييف الأنظمة التي تحكم شروط العمل بما يكفل حصول المرأة على فرص عمل على قدم المساواة،

(٣٠) انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٣١) إدارة التنمية الدولية، فريق النمو، شعبة السياسات والبحوث، "Strengthening the connection between gender and growth" في Financing Gender Equality: Commonwealth Perspectives, (London, Commonwealth Secretariat, 2007)، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٣٢) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١، الفقرة ٢٤ (أ).

في موناكو، وتقديم شهادات الائتمان الاجتماعي في سان مارينو. وسنّت ملديف تشريعا ينص على تقديم أجر متساوٍ عن العمل المتساوي.

٤٣ - وجرى التشديد على دور القطاع الخاص كشريك هام في تعزيز تكافؤ الفرص للنساء في سوق العمل. وفي لكسمبورغ، قدمت الحكومة مساعدات مالية إلى شركات القطاع الخاص التي تستثمر في مجال المساواة بين الجنسين وتكفل تقديم أجور متساوية للنساء والرجال. وبالتنسيق مع شركاء متعددي الأطراف، قامت مصر والمكسيك بخطوات ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص على توظيف المرأة من خلال برنامج تأهيل للمساواة بين الجنسين.

٤٤ - وقدمت الدول الأعضاء تقارير عن الإجراءات المتخذة لتعزيز قدرة المرأة على تنظيم المشاريع. فقامت وزارة التخطيط والتنمية الوطنية ووزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة في ملديف، مثلا، بإدراج المنظور الجنساني في عمليات تعداد السكان لعام ٢٠٠٦، آخذتين في الاعتبار جميع الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وفي بولندا، يمكن لمكاتب العمل الوطنية والجهوية تقديم أموال للنساء منظمات المشاريع. كما قُدمت أيضا تقارير عن مخططات تشتمل على منح قروض وتمويلات صغيرة ترمي إلى تمكين المرأة اقتصاديا، ومنها الصندوق الوطني للنهوض بنساء الريف في باكستان.

٤٥ - وتمثل خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر أدوات تخطيط هامة لتحديد الأولويات والاحتياجات من الموارد. غير أنّ أدوات التخطيط هذه لا تتضمن في كل الحالات منظورا جنسانيا بشكل منتظم. وفي تحليل أُجري مؤخرا للتقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، تبين أنّ الحكومات قد أضاعت فرصا حاسمة لتحديد المنظور الجنساني ومعالجته بالشكل الوافي<sup>(٣٣)</sup>.

٤٦ - وقدم بعض الدول الأعضاء تقارير عن الخطوات المتخذة لإدراج اهتمامات المساواة بين الجنسين في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تعهّدت كولومبيا في خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بتعميم المنظور الجنساني في جميع خطط الإدارة العامة وبرامجها وآلياتها.

٤٧ - وتضطلع الأجهزة الوطنية بدور هام في كفالة إدراج المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية الوطنية. فقد عمّمت وزارة شؤون المرأة في كمبوديا المنظور الجنساني في خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) وحددت مسائل تحقيق

(٣٣) انظر A/62/187، الفقرة ٧٣.

المساواة بين الجنسين بوضوح في القطاعات كافة. وفي باكستان، نفذت وزارة تنمية المرأة مشروعا لبناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في خطة العمل الوطنية وورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي اليونان، شاركت الأجهزة الوطنية بشكل نشط في وضع خطة استراتيجية وطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

٤٨ - كما قدمت الدول الأعضاء تقارير عن الجهود المبذولة لرصد السياسات العامة والخطط والبرامج الاقتصادية وتقييمها من منظور جنساني. ففي إيطاليا، تعاون معهد تدريب العمال مع إدارة الحقوق وتكافؤ الفرص من أجل تصميم أداة لتقييم الآثار المختلفة التي تؤثر بها السياسات العامة على النساء والرجال. وفي اليونان، قام فريق تخطيط مخصص برصد إدماج المقترحات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين في عملية التخطيط الوطني.

٤٩ - ولاحظت الدول الأعضاء أنّ نقص البيانات المصنفة حسب الجنس والمؤشرات التي تراعي نوع الجنس قد أعاق رصد السياسات العامة والخطط والبرامج الاقتصادية وتقييمها بشكل فعال. وأقرّت كمبوديا بالحاجة إلى إقامة روابط أوثق مع وزارة التخطيط والمعهد الوطني للإحصاءات لكفالة استخدام أشمل للبيانات المصنفة حسب الجنس من أجل رصد خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية. وستعتمد مصر آلية تراعي نوع الجنس لرصد تنفيذ الخطة الخمسية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقديم التقارير عنها، وذلك بالتعاون مع المخططين والموظفين في وحدات الرصد داخل الوزارات المعنية. أما في تونس فقد جرى التركيز في برنامج لبناء القدرات مخصص للمؤسسات المحلية والوطنية على جمع الإحصاءات المصنفة حسب الجنس. وأدرج الاتحاد الروسي مراعاة المنظور الجنساني في برنامجه الوطني للإحصاءات.

## جيم - الآليات والأدوات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك السياسات العامة والخطط والبرامج

٥٠ - ينبغي أن تُقدّر تكاليف الآليات والأدوات الموضوعية لتعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط والبرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تعكس الميزانيات الاحتياجات من الموارد بشكل واضح بحيث يُكفل تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج تنفيذًا كاملاً وفعلياً.

٥١ - وفي بعض البلدان، تموّل السياسات العامة والخطط والبرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين من ميزانيات مخصصة أو موجهة للنساء. فقد تضمّنت ميزانية اليابان لتعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين بنوداً لكل هدف من الأهداف الـ ١٢ ذات الأولوية التي تشتمل

عليها خططها الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبندا لتحسين السياسات العامة والتدابير الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيزها. وفي باكستان، تموّل الحكومة تكاليف رأس المال والتكاليف المتكررة التي تقتضيها المرحلة الأولى من خطة العمل الوطنية للإصلاح الجنساني.

٥٢ - وبما أنّ الخطط الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نادرا ما تُدمج بشكل كامل في خطط التنمية الوطنية أو الميزانيات الوطنية، فإن ذلك قد يعيق تنفيذها الكامل والفعلي<sup>(٣٤)</sup>. غير أنّ بعض الدول الأعضاء اتخذ خطوات لربط مثل هذه الخطط بشكل أوثق بالخطط الإنمائية الوطنية الشاملة. وقد أدرجت الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل النهوض بالمرأة، التي وضعها المجلس الوطني للمرأة في مصر، في الخطط الخمسية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتج عن ذلك تقديم مقترحات لزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للمشاريع الإنمائية الموجهة للمرأة زيادة كبيرة.

٥٣ - وقُدّمت أمثلة عن آليات رصد السياسات العامة والخطط والبرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتقييمها. ففي اليابان، تعمل لجنة الأخصائيين المعنية بالرصد وتقييم الآثار في مجال الشؤون الجنسانية وتقديرها، على تقييم مدى تنفيذ خطة تحقيق المساواة بين الجنسين في كل من الوزارات أو الوكالات.

٥٤ - وفي حين قدّم بعض الدول الأعضاء مثل بوليفيا وكينيا وسيشيل وسورينام ولاتفيا (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه) تقارير عن الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني بسبب عدم كفاية الموارد، طوّر بعض الدول الأعضاء الأخرى آليات لتمويل تنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. ففي النمسا، ضمنت خطة النهوض بالمرأة التي تنفذها وزارة المالية تخصيص الأموال اللازمة لإدماج مراعاة المنظور الجنساني في عمليات صنع القرار في جميع الوزارات المعنية. وبموجب قانون تعميم المنظور الجنساني في بلجيكا، يتعين على الوزارات تحديد أولويات استراتيجية باستخدام مذكرات سياسات سنوية؛ ووضع المؤشرات الملائمة لقياس إدماج مراعاة المنظور الجنساني في الأهداف التي تسعى السياسات العامة لتحقيقها؛ وإعداد مذكرات بشأن السياسات في مجال المنظور الجنساني في جميع مراحل تحضير الميزانية؛ ووضع تقارير مرحلية وختامية عن التقدم المحرز في مجال تعميم المنظور الجنساني.

(٣٤) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين في طرائق المساعدة والشرائط الجديدة"، وثيقة قدّمها الصندوق للمناقشة (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، آذار/مارس ٢٠٠٦).



٥٥ - وفي كمبوديا، أُدرجت خطط العمل المعنية بتعميم المنظور الجنساني في مقترحات الميزانية المقدمة إلى وزارة الاقتصاد والمالية طلباً لموافقتها عليها. وبموجب برنامج لتوانيا الوطني لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، أُدرجت جميع الوزارات في ميزانياتها اعتمادات لتنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي تايلند، تتولى جميع الإدارات مسؤولية التخطيط لميزانياتها. بموجب الخطة الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين (٢٠٠٧-٢٠١١).

٥٦ - وفي جمهورية كوريا، مُولت الخطة الخمسية الأساسية للسياسات العامة المعنية بالمرأة، التي وُضعت لتعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني، من ميزانية مخصصة. ووفّرت خطة العمل الوطنية التي نفذتها كوبا متابعةً لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة دليلاً منهجياً لتعميم تحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العامة والبرامج في القطاعات كافة، وخصصت ميزانيات لتحقيق هذا الغرض.

## دال - تمويل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

٥٧ - تبين من استعراض عملية تنفيذ منهاج العمل وتقييمه بعد ١٠ سنوات من اعتماده أن مجموعة واسعة من الآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد استُحدثت<sup>(٣٥)</sup>. وإضافة إلى الأجهزة الوطنية، شُكلت لجان من نوع أو آخر معنية بتحقيق المساواة بين الجنسين ومكاتب أمناء مظالم وجهات تنسيقية في الوزارات المعنية في العديد من البلدان، كما أنشئت أيضاً شبكات أو مجموعات برلمانية. وقد تباينت ولايات هذه الآليات وأدوارها ومواردها تبايناً كبيراً. واعتُبرت محدودية الموارد المالية عقبة مشتركة تعترض اشتغال هذه الآليات المؤسسية اشتغالا فعالاً في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين<sup>(٣٦)</sup>.

٥٨ - ولا تزال الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، كالوزارات أو الإدارات داخل الوزارات، تضطلع بدور الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة في معظم البلدان. بيد أن العديد من هذه الأجهزة لا يزال مهمّشاً في الهياكل الوطنية للحكومات ويعيقه نقص الموارد والدعم السياسي. ويحد هذا الأمر من قدرة الأجهزة على الدفاع عن السياسات العامة والبرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين ودعمها ورصدها؛ وقدرتها على أداء دورها المحفز في دعم تعميم المنظور الجنساني في جميع المجالات والمستويات السياسية؛ وقدرتها على

(٣٥) انظر E/CN.6/2005/2 و Corr 1 ، الجزء الرابع، ثانياً.

(٣٦) انظر التقرير الصادر عن اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن دور الآليات الوطنية في تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الإنجازات والتحديات، الذي نظّمته شعبة النهوض بالمرأة، روما، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (EGM/National Machinery/2004/REPORT).

كفالة إيلاء الاحتياجات من الموارد، في الميزانيات الوطنية، اهتماما كافيا من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة<sup>(٣٧)</sup>.

٥٩ - وتفيد الإجابات الواردة من الدول الأعضاء على أنّ حالة تمويل الأجهزة الوطنية تتباين تبانيا كبيرا. ولاحظ العديد من البلدان، مثل أوكرانيا وتوغو ودومينيكا والسلفادور وأوغندا والأردن وأرمينيا (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه)، أنّ نقص الموارد المالية، بما في ذلك تلك الموجهة للأجهزة الوطنية، يحد من تنفيذ الالتزامات بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

٦٠ - وأفادت المكسيك بحصول انخفاض في تمويل أجهزتها الوطنية؛ في حين لاحظت كمبوديا أنّ الاعتمادات المخصصة لأجهزتها الوطنية تقل عن الاعتمادات المخصصة للوكالات الحكومية الأخرى. وأفادت هابتي بأن اعتمادات الميزانية المخصصة لأجهزتها الوطنية تبلغ نسبة ١ في المائة من إجمالي الميزانية الوطنية. وأفادت مصر أنّ تمويل أجهزتها الوطنية مماثل لتمويل سائر الوزارات. وأشار كل من قبرص وتونس إلى حصول زيادة في التمويل.

٦١ - وأفادت الدول الأعضاء بأن أجهزتها الوطنية تتلقى دعما فنيا وماليا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. فالأجهزة الوطنية في تايلند، مثلا، تلقت تمويلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء نظام حاسوبي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين يشتمل على قاعدة بيانات مخصصة للبيانات المصنفة حسب الجنس. وأفاد كل من هندوراس وإكوادور بأن أجهزتها الوطنية تتلقى دعما من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٦٢ - وتوافرت معلومات ضئيلة نسبيا عن تمويل سائر الآليات المعنية بتعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني. فقد أفادت هندوراس بتشكيل وحدة معنية بالشؤون الجنسانية في أمانة الشؤون المالية لكفالة إقامة روابط بين تحقيق المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي. وفي قبرص، أنشئت في القطاع العام أجهزة معنية بتحقيق المساواة بين الجنسين، وغطت الحكومة ميزانيات تلك الأجهزة بالكامل. وأتاحت التسويات الإدارية في كولومبيا للوزارات المعنية إدراج التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين في عملها عن طريق إنشاء مكاتب جديدة أو تخصيص وظائف جديدة. وأقرت سلوفاكيا بأهمية إقامة آليات مؤسسية لتعميم المنظور الجنساني على جميع المستويات، واقترحت إنشاء أجهزة وطنية للنهوض بالمرأة.

(٣٧) المرجع نفسه.

## هاء - تمويل المنظمات النسائية

٦٣ - تضطلع المنظمات والشبكات النسائية بدور هام في الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإبقاء المسائل الحساسة مدرجة في البرامج الوطنية؛ وتعزيز المساواة عن التعهدات المقطوعة على الصعيدين الوطني والعالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذها. وتتلقى هذه المنظمات والشبكات تمويلاً من مصادر شتى، منها الحكومات والوكالات الثنائية أو المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية والأفراد.

٦٤ - وخلال استعراض عملية تنفيذ منهاج العمل وتقييمه بعد ١٠ سنوات من اعتماده، قدّم بعض الدول الأعضاء، ومن بينها الدانمرك والبرتغال، تقارير عن التمويل الحكومي الذي تتلقاه المنظمات النسائية لمساعدتها في تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية. وقام بعضها الآخر، مثل ليختنشتاين وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية الدومينيكية ومالطة، بتمويل منظمات من أجل تنفيذ مشاريع ذات أهداف أكثر تحديداً؛ ودعت دول أعضاء، من بينها بربادوس، إلى زيادة التمويل الهادف إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه).

٦٥ - وذكر بعض الدول الأعضاء، مثل تايلند وقبرص، أنّ الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة هي التي توفر التمويل للمنظمات النسائية. وموّل المكتب الحكومي للمرأة في أستراليا أربع أمانات وطنية معنية بشؤون المرأة، واضطلع برنامج القيادة والتنمية النسائية الذي ينفذه بتمويل أنشطة تقوم بها مجموعات نسائية وطنية من أجل تعزيز قدرة المرأة على الإسهام في المجالات السياسية التي تؤثر عليها.

٦٦ - وأسس بعض الأجهزة الوطنية صناديق محددة لدعم المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية. فأنشأت جمهورية كوريا صندوقاً لتنمية المرأة ممولاً من الحكومة والقطاع الخاص يقوم، في جملة أمور، بتمويل مشاريع نسائية. ووفر صندوق أنشئ في الأجهزة الوطنية في المكسيك دعماً مالياً لمشاريع المنظمات غير الحكومية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي النمسا، تلقت المنظمات النسائية تمويلاً للاضطلاع بأنشطة استشارية في القطاعات الاجتماعية، وتلقت المشاريع النسائية دعماً مالياً سنوياً من المستشارية الاتحادية.

٦٧ - واستُحدثت آليات أخرى على الصعيد الوطني لكفالة تمويل المنظمات النسائية. فأقرّ البرلمان الفنلندي قانوناً توفر بموجبه إعانات حكومية سنوية للمنظمات النسائية الكبرى، وزاد الموارد المخصصة للمنظمات النسائية المشاركة في تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين. وقامت اللجنة السويدية لتخصيص المنح الحكومية للمنظمات النسائية ومشاريع المساواة بين الجنسين

بتخصيص أموال لمشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين، تماشيا مع السياسة التي يتبعها البلد في هذا المجال.

٦٨ - وتلقت المنظمات النسائية أو المنظمات غير الحكومية تمويلا عبر قنوات من بينها الأجهزة الوطنية، وذلك لأجل تنفيذ مشاريع مبتكرة أو رائدة. فعلى سبيل المثال، مولت الأجهزة الوطنية الألمانية مخططات رائدة ودراسات وعمليات تقييم اضطلعت بها منظمات غير حكومية تساند تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وخصصت الأجهزة الوطنية في بولندا اعتمادات لتمويل مبادرات مبتكرة اضطلعت بها منظمات غير حكومية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وتخطط هولندا لتخصيص أموال من أجل تحفيز الشبكات النسائية على اتخاذ عدد من المبادرات المبتكرة ومبادرات تحديد جداول الأعمال وذلك دعما لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال على الصعيدين المحلي والوطني.

٦٩ - وأشار أيضا إلى الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، باعتبارها مصدرا هاما من مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تلك العاملة في تشاد وليبيريا وتركيا (انظر الحاشية ٢٦). وفي كمبوديا مثالا، تولت المنظمات غير الحكومية إدارة أموال قدمها شركاء في التنمية من أجل تعميم المنظور الجنساني، تماشيا مع الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية في هذا البلد، وعملت بمثابة أجهزة تنفيذ. وأشارت بيرو أيضا إلى أن المنظمات غير الحكومية تلقت تمويلا دوليا لتنفيذ المشاريع.

٧٠ - وقدمت الدول الأعضاء أيضا تقارير عن التمويل الذي تتلقاه المنظمات النسائية أو المنظمات غير الحكومية عبر برامجها للتعاون الإنمائي. فقدمت لكسمبرغ الدعم للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية التي تنفذ مشاريع موجهة للنساء في البلدان النامية. ووفرت السويد تمويلا لشركات التعاون بين المنظمات السويدية والمنظمات والشبكات النسائية المحلية في جميع البلدان الشريكة تقريبا، ونقلت الأموال عبر المنظمات غير الحكومية. وطلب من المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلا ثنائيا من بلجيكا معالجة مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين وإدراج مراعاة المنظور الجنساني في تقاريرها عن تنفيذ البرامج.

## واو - التعاون الإنمائي

٧١ - يشكل التعاون الإنمائي آلية هامة لتمويل عملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع أن النهج المتبعة إزاء إدراج المساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية تختلف من بلد لآخر، فإن الدول الأعضاء بما فيها أيرلندا والنرويج (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه) أشارت في سياق الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لمنهاج عمل

بيجين وتقييم تنفيذه، في عام ٢٠٠٥، إلى أن مسألة المساواة بين الجنسين أخذت تظهر كمبدأ موجه رئيسي في التعاون الإنمائي.

٧٢ - ولإقامة الدليل على الصلات الوثيقة القائمة بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي والحد من الفقر وفعالية المعونة والحكم الرشيد، حددت أستراليا المساواة بين الجنسين كمبدأ شامل يقوم عليه برنامج المعونة لديها، وستقدم المساعدة إلى الحكومات الشريكة على أساس الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد رعت النمسا برامج ومشاريع متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وأرست دعائم "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" كمبدأ رئيسي لبرنامج الثلاث سنوات الذي تنفذه. وأدرجت اليابان المساواة بين الجنسين في ميثاقها المنقح للمساعدة الإنمائية الرسمية كمبدأ أساسي، ونصت السياسة العامة المتوسطة الأجل لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على أنه يتعين، من حيث المبدأ، بيان المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية.

٧٣ - واتبعت الدول الأعضاء، بما فيها فنلندا وكندا، نهجا ذا مسارين إزاء المساواة بين الجنسين في جهود التعاون الإنمائي التي تبذلها. وخصصت ألمانيا أكثر بكثير من نصف تمويلها الثنائي المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها، لإدماج المشاريع والبرامج التي تدرج آثارا إيجابية واضحة في المساواة بين الجنسين، وتعهدت بتقديم تمويل إضافي للمشاريع والبرامج المحددة الأهداف.

٧٤ - وذكرت أيضا آليات لتمويل برامج معدة خصيصا للمرأة، بما فيها المبادرات المتخذة في مجالي الائتمان والتمويل البالغى الصغر. وأنشأت قطر صندوقا لدعم برامج المرأة والشباب، ومولت موناكو مشاريع معدة خصيصا للمرأة في مجالي التعليم وتمكين المرأة اقتصاديا.

٧٥ - وعلى النحو الذي أُشير إليه سابقا، ذكرت الدول الأعضاء أيضا الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وعلى سبيل المثال مؤل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشاريع ترمي إلى التشجيع على تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر، ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ خطة عمل البرنامج القطري في بيرو للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وجررت تعبئة الموارد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق مبادرات اتخذتها مؤسسات مالية دولية من بينها خطة عمل البنك الدولي "المساواة بين الجنسين باعتبارها نهجا اقتصاديا ذكيا".

٧٦ - وأعربت عدة دول أعضاء عن الحاجة إلى زيادة الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف. فأشارت هايتي على سبيل المثال إلى الحاجة إلى زيادة الدعم المتعدد الأطراف واستدامته لدفع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٧ - وأشار في سياق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الاستخدام الفعال لمجموعة من الآليات المحددة الرامية إلى ضمان الحصول على موارد التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، قام الفريق العامل التقني المعني بالمساواة بين الجنسين، في إطار لجنة التنسيق الحكومية للمانحين التابعة لكمبوديا، بتعبئة الموارد اللازمة لدعم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات ورصد استخدامها بفعالية. وفي الفلبين، تُطالب قانونا جميع الوكالات أو الوحدات الحكومية الوطنية والمحلية بموجب ولايتها بتخصيص حصة تبلغ ٥-٣٠ في المائة من التمويل المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. غير أنه أُشير في الوقت نفسه إلى أن هذه الحصص يمكن أن تنطوي على تقييدات.

### زاي - طرائق جديدة للمعونة وآليات معززة لتقديم المساعدة

٧٨ - تنطوي الطرائق الجديدة للمعونة والجهود المبذولة لتعزيز تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة فعالة على آثار بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فالتحول من المعونة القائمة على البرامج إلى دعم الميزانية على المستويين العام أو القطاعي إضافة إلى مبادئ الملكية والمواءمة والاتساق والمساءلة المتبادلة وقياس الأداء الواردة في إعلان باريس، قد أتاح فرصا وطرح تحديات على حد سواء فيما يخص تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة<sup>(٣٨)</sup>. وسلّم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة بضرورة تحقيق الاتساق بين الجهود فيما يتعلق بالقضايا الشاملة من قبيل المساواة بين الجنسين<sup>(٣٩)</sup>. وفي بيئة المعونة الجديدة، يقتضي ضمان توافر الموارد المالية الكافية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في الأهداف والخطط الإنمائية الوطنية<sup>(٤٠)</sup>.

٧٩ - وأبرزت ردود الدول الأعضاء بعضا من الخبرات التي اكتسبتها من طرائق المعونة الجديدة. فعلى سبيل المثال، ذكرت كمبوديا أنه بينما يقوم المانحون بمواءمة الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون المرأة، فإن وضع

(٣٨) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: "تعزيز المساواة بين الجنسين"، ٢٠٠٦، مرجع سابق.

(٣٩) إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والاتساق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، الصادر في الحفل الرفيع المستوى، باريس، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، الفقرة ٤٢.

(٤٠) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "تعزيز المساواة بين الجنسين"، مرجع سابق.

استراتيجيات وخطط قطاعية تستجيب للمنظور الجنساني يطرح تحديات، إضافة إلى أنه يتيح فرصا لكفالة إجراء تحليل على المستوى الجنساني وضمان الاعتمادات المناسبة في الميزانية من أجل التنفيذ. وأعربت الفلبين عن قلقها إزاء مدى تيسر المعلومات المتعلقة بالتمويل والوصول إلى جهات اتخاذ القرارات في إطار صياغة أطر المساعدة الإنمائية. وسلطت كوبا الضوء على الحاجة إلى ضمان أن يتحقق التعاون الدولي في إطار الاحترام المتبادل الأمر الذي سيتيح للحكومات الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٨٠ - ويمكن أن تفيد الأدوات المتاحة لتتبع المساعدة الإنمائية الرسمية ورصدها في ضمان أن تستهدف الصناديق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأدرجت السويد على سبيل المثال دراسات تحليلية على المستوى الجنساني في استراتيجيات التعاون القطرية وقدمت الدعم إلى عملية توفير التدريب ووضع منهجيات في مجال مراعاة المنظور الجنساني، كما وضعت وسائل لرصد آثار دعم الميزانية والبرامج القطاعية من حيث المساواة بين الجنسين. وشددت موناكو على مراعاة المنظور الجنساني في إدارة هيئات التعاون الإنمائي الدولي لديها ووضعت مؤشرات لقياس النتائج والآثار. واستخدمت بلجيكا بصورة منتظمة قائمة مرجعية بشأن الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المشاريع التي مولتها.

٨١ - وتم وضع مقياس للسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، لقياس حجم المعونة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تحديد الأنشطة التي تشمل المساواة بين الجنسين كمبدأ أو كهدف هام<sup>(٤١)</sup>. وأفادت بعض الدول الأعضاء، بما فيها ألمانيا وفنلندا، بأنها تطبق مبدأ مقياس السياسات على المساعدة الإنمائية التي تقدمها.

٨٢ - أنشأت كمبوديا قاعدة بيانات للمساعدة الإنمائية الرسمية تقتضي من جميع الشركاء الإنمائيين القيام بتسجيل معلومات عن تخصيص الموارد عن طريق موقع على شبكة الويب، ووضعت إدارة التخطيط في وزارة شؤون المرأة نظاما للمعلومات الإدارية لتتبع مدى الاستجابة للمنظور الجنساني في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك مصفوفة تعبئة الموارد المعممة على المانحين. واعتمدت الحكومة إلى جانب الشركاء الإنمائيين خطة عمل لتحقيق الاتساق والمواءمة والنتائج تضمنت مؤشرات للرصد المشترك. وأشارت الفلبين إلى أن الانتقال إلى نظام محاسبة من أجل الميزنة الجنسانية والإنمائية وأموال المساعدة الإنمائية

(٤١) أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ”المعونة المقدمة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: إحصاءات قائمة على تقارير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بشأن مقياس السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥“، حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

الرسمية التي تستهدف المساواة بين الجنسين يعوق قدرتها على رصد وتقييم استخدام المعونة. وذكرت أيضا الحاجة إلى أن تكون عملية وضع البيانات المصنفة بحسب الجنس عملية مؤسسية كما يتسنى تعزيز استهداف فئات المستفيدين. ووضعت الفلبين بالتنسيق مع المانحين مبادئ توجيهية منسقة من أجل وضع المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها اشتملت على مجموعة موحدة من المفاهيم والأدوات التحليلية اللازمة لقياس مدى استجابة المشاريع للمنظور الجنساني.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ - لم يتم بعد بالكامل تنفيذ الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى الوطني. وسيظل التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطيئاً ما لم يجر تعبئة موارد مالية في جميع القطاعات عن طريق القنوات المحلية والدولية على حد سواء.

٨٤ - ويمكن أن تكفل إدارة المالية العامة القائمة على أساس سليم وعادل زيادة المخصصات من الموارد للوفاء بالتزامات المساواة بين الجنسين. وتتيح التحولات التي طرأت مؤخراً باتجاه الميزنة القائمة على النتائج فرصاً لمراعاة المنظور الجنساني في المالية العامة بوسائل من بينها الميزنة التي تستجيب للمنظور الجنساني.

٨٥ - ويقوم عدد كبير من الدول الأعضاء بتنفيذ مبادرات الميزنة التي تستجيب للمنظور الجنساني. غير أن كثيراً من هذه المبادرات هي إما غير مرتبطة ارتباطاً كافياً بإدارة شاملة للمالية العامة أو أنها تجاوزت نطاق تحليل أوجه الإنفاق. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحديد المنظور الجنساني فيما يتصل بالإيرادات.

٨٦ - ولا تعتبر المساواة بين الجنسين إلى الآن مبدأً أساسياً في جميع السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية على المستوى الوطني، مما يعني الحد من تحقيق الاتساق بين الالتزامات في السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمخصصات من الموارد.

٨٧ - ويؤدي عدم تقدير تكاليف تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتأمين الموارد المخصصة لهذا الغرض، بما في ذلك استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني، إلى تقييد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨٨ - وتحتاج الآليات الوطنية المعدة للنهوض بالمرأة إلى زيادة كبيرة في الموارد للترويج لعملية إدراج المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسات وتنفيذ خطط وبرامج المساواة بين الجنسين ودعمها ورصدها. ويتعين أيضاً دعم الدور الحيوي الذي تؤديه المنظمات



النسائية في تعزيز المساواة ورصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني عن طريق زيادة التمويل.

٨٩ - ويلزم توافر بيانات مصنفة بحسب الجنس ومؤشرات تراعي قضايا الجنسين لضمان الفعالية في رصد جميع الخطط والسياسات والبرامج الوطنية وتقييمها من منظور جنساني.

٩٠ - وقد ترغب لجنة وضع المرأة في أن تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والعناصر المؤثرة المختصة الأخرى، عند الاقتضاء، إلى مايلي:

(أ) وضع منهجيات وأدوات لإدراج المنظور الجنساني بانتظام في نظم إدارة المالية العامة القائمة على النتائج بوسائل منها تحليل الإيرادات والنفقات على حد سواء وضمان أن يُدرج المنظور الجنساني في الأدوات المعدة لرصد وتقييم نظم إدارة المالية العامة؛

(ب) تخصيص الموارد لبناء القدرات اللازمة لإدراج المنظور الجنساني في صلب وزارة المالية والوزارات المتخصصة الأخرى والأجهزة الوطنية والبرلمانات وفيما بين أصحاب المصلحة الآخرين لضمان أن تجري تعبئة الموارد المحلية وتخصيصها على نحو يراعي المنظور الجنساني؛

(ج) ضمان إيلاء أولوية للمساواة بين الجنسين بوصفها هدفا رئيسيا عند وضع جميع السياسات والاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع مجالات السياسات، ويشمل ذلك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والتشجيع على مشاركة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والمنظمات النسائية بصورة فعالة في تصميم هذه السياسات والاستراتيجيات والخطط ووضعها؛

(د) زيادة حصة المساعدة الإنمائية التي تستهدف على وجه التحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وانطلاقا من الآليات القائمة، تعزيز السبل والوسائل الكفيلة بالتقييم الفعال للموارد المخصصة لإدراج المنظور الجنساني في جميع مجالات المساعدة الإنمائية؛

(هـ) تحديد التكلفة وتوفير الموارد الكاملة للسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تشمل استراتيجية مراعاة المنظور

الجنساني وكفالة إدراجها في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة وتجسيدها في الخطط والميزانيات القطاعية ذات الصلة؛

(و) تعزيز اختصاصات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة وضمان تزويدها بما يكفي من الموارد لتنفيذ ولاياتها الحيوية المتمثلة في الترويج للمنظور الجنساني ودعمه ورصده وإدراجه في جميع مجالات السياسات وتنفيذ خطط وبرامج المساواة بين الجنسين؛

(ز) تحديد التحديات التي تواجهها المنظمات النسائية في مجال ضمان التمويل الكافي والمستدام لأنشطتها على المستوى الوطني والتصدي لهذه التحديات؛

(ح) تحسين جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس ووضع مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز في تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى الوطني.

٩١ - وقد ترغب اللجنة في تشجيع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على ما يلي:

(أ) دعوة الدول الأطراف إلى أن تدرج في تقاريرها معلومات عن الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) ضمان أن تشمل قوائم المسائل والقضايا التي تعدها اللجنة كمساهمات، عند نظرها في تقارير الدول الأطراف، طلباً صريحاً بتقديم معلومات عن الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات.